حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٧١) ٢٠١٤/١٢/٢١ م | www.al-badeel.org | Issue (171) 21/12/2014

عن أية سورية يتحدث السياسيون؟

حسام ميرو

تتحدث الأمم المتحدة، وبلغة الأرقام، عن حاجة 18 مليون سوري داخل البلد وخارجها إلى مساعدات إنسانية، وهو آخر الأرقام التي اعتمدتها الأمم المتحدة في مؤتمر برلين، وهو مؤتمر للمانحين، والرقم يشير من دون أي التباسات إلى عمق الأزمة السورية، إذ يحتاج حوالي 80% من السوريين إلى مساعدات كي يستمروا على قيد الحياة.

وبلغة الأرقام أيضاً، فقد خسرت سورية حوالي 40 عاماً من التنمية قياساً إلى ما كانت عليه قبل انطلاقة الانتفاضة السورية في آذار 2011، ولم يعد خافياً على أحد حجم الدمار الذي أصاب البنى السورية كافة، كما أن طول الأزمة واشتدادها دفع بمعظم النخب السورية إلى مغادرة البلاد، وتأسيس حياة جديدة في البلاد التي وصولوا إليها، وخسارة هذه النخب هي كارثة إضافية، إذ لا يمكن بأي حال تعويض هذه النخب حتى لو افترضنا سيناريو وقف العنف والقتال، فقد أصبح لهذه النخب حياة جديدة كلياً.

واللافت أنه رغم كل هذه الحقائق المرعبة، ما زال معظم السياسيين السوريين بعيدون كل البعد، عملياً وليس لفظياً، عن هول الكارثة وأبعادها، وهو ما يفسر غياب توافقات الحد الأدنى بين القوى السياسية المعارضة (رغم هشاشتها وضعفها)، كل ذلك في الوقت الذي تزداد فيه المأساة حجماً وعمقاً، حتى أن أي حل لاحق قد لا يكون قادراً على وقف التدهور الكارثي.

لا يبدو أن المعارضة هي وحدها غير المدركة لحجم المأساة، وإنما أيضاً الدول الإقليمية والدولية، إذ أن استمرار الوضع السوري على ما هو عليه سيكون له ارتدادات على المحيط الإقليمي، وهو ما تمّ التحذير منه غير مرة، وقد تناولته دراسات عديدة، لكن لا يبدو أن الدول الإقليمية الفاعلة راغبة بوضع حد لمأساة السوريين، مع أن بعض تلك الارتدادات بدأت تظهر بوادرها في غير مكان من الإقليم.

وفي الشق السياسي ، فإننا نشهد عملية تدوير للأزمة، ولا يبدو أن مبادرات الحل السياسي تمتلك الحد الأدنى من مقومات النجاح، وآخرها مبادرة المبعوث الأممي للأزمة السورية ستيفان ديمستورا، والتي يصعب تصور نجاحها في ظل موازين القوى الداخلية نفسها، وفي ظل انعدام التوافقات الإقليمية.

المعارضة السورية، في جزء كبير منها، غارقة في أزماتها الداخلية، وبدلاً من أن تكون فاعلاً تحولت إلى طرف منفعل، لا سيما أن هذه المعارضة لا تمتلك قدرة فرض إرادتها السياسية على الفصائل المقاتلة، خصوصاً أن ما تسمى القوى المعتدلة لا تشكل قوة يعتد بها قياساً إلى القوى الإسلامية المتشددة من مثل تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وأحرار الشام، وبالتالي فإن المعارضة السياسية لا تشكل بهذا المقياس وزناً يعتد به في أي حل للأزمة السورية.

لقد بلغت الحالة السورية مستوى عالٍ من التعقيد، ولم يعد لمستوى من المستويات كافٍ بالتعبير عن أبعادها، فهي لم تعد فقط أزمة سياسيّة، وإنما أيضاً أزمة إنسانية، وأزمة قوى متطرفة، وأزمة سياسات إقليمية ودولية، وهو ما يتطلب وعي جديد للأزمة السورية من قبل النخب السياسية، وإيجاد مقاربات من طبيعة مغايرة لما تبنته القوى السياسية في قولها وعملها، وممارسات تختلف كلياً عن الممارسات السابقة التي كانت جزءاً لا يتجزأ من استفحال الأزمة، ووصولها إلى ما وصلت إليه.

إن سورية اليوم لم تعد تشبه تلك القائمة في أذهان معظم السياسيين، فحدودها تماهت وتداخلت مع حدود الدول المجاورة، ودولتها المركزية صارت في خبر كان، وعوضاً عن الجيش أصبح لدينا ميليشيات، وبدلاً من الشعب بات لدينا نازحون ولاجئون، وعوضاً عن الجيش الحر أصبح لدينا قوى لا علاقة له بمبادئ الانتفاضة السورية، وعوضاً عن المناضلين الوطنيين أصبح السياسيون مقاولون في أزمة بلادهم، وهكذا فإن ما يرد عن سورية في خطابات السياسيين لا يشبهها.

الأمم المتحدة تناشد توفير ٨,٤ مليار دولار لمساعدة السوريين

برلين/القاهرة (رويترز) -

أعلنت الأمم المتحدة عن مناشدتها الإنسانية الأكبر على الإطلاق من أجل سوريا يوم الخميس الماضي، وطلبت توفير 8.4 مليار دولار لتمويل مساعدات تشمل مشروعات إنمائية لأول مرة داخل سوريا وفي الدول المجاورة.

وقال مسؤولو الأمم المتحدة في اجتماع للمانحين في ألمانيا إن هناك حاجة ماسة للمساعدات حتى يقدم العون لما يصل إلى 18 مليون شخص في داخل سوريا وفي أنحاء متفرقة من المنطقة إلى جانب الدول والمجتمعات التي تكافح لاستضافتهم.

وشاركت 35 دولة وأكثر من 40 منظمة دولية في اجتماع برلين. وسيخصص ثلث قيمة التمويل الجديد للمشروعات التنموية.

وقال مسؤول بالأمم المتحدة إن من المنتظر عقد اجتماع للمانحين في يناير/ كانون الثاني المقبل لتقديم تعهدات التمويل.

وقال أنطونيو جوتيريس رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة "نحتاج إلى بناء جديد للمساعدات".

"وتابع": لا تزال حرب سوريا تتصاعد وأمد الوضع الإنساني يطول. استنفد اللاجئون والنازحون مدخراتهم ومواردهم ووصلت الدول المضيفة إلى نقطة الانهيار."

وتخفض الدول المجاورة لسوريا مثل لبنان وتركيا والأردن والعراق من عدد اللاجئين السوريين الذين تسمح لهم بعبور حدودها، لأنه لم يعد باستطاعتها استيعاب التدفق وفقا لما تقوله وكالات إنسانية.

وقالت سيما بحوث المدير الاقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي إن المؤتمر استهدف "محاولة تغيير نظرة المانحين والعاملين في المجال الإنساني ولفت النظر الى أن الأزمة تنموية أيضا وبحث سبل كيفية معالجة داخل سوريا وفي دول الجوار."

واضافت على هامش مشاركتها في المؤتمر في برلين أن البرنامج يعمل حاليا في 12 محافظة من 14 محافظة في سوريا، وسيعمل على تنفيذ مشروعات تنموية صغيرة بالتعاون مع شركاء محليين.

وذكرت أن المشروعات تشمل اعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية وشبكات المياه وتوفير فرص عمل للسيدات اللواتي اصبحن يعلن كثيراً من الأسر.

وقالت بحوث إن "سوريا تراجعت حوالي 40 سنة للوراء حسب المؤشرات التنموية وهو ما سينعكس على الدول المحيطة وعلى إمكانية عودة اللاجئين لبيوتهم والأمن والسلم الاقليميين."

واضافت أنه جرى خلال المؤتمر اطلاق خطة الاستجابة الاستراتيجية في سوريا لعام 2015 والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الازمات.

وستواصل الخطة الأولى تقديم المساعدات والدعم للمجتمعات المحلية المحتاجة داخل سوريا.

ويشترك في تنفيذ الخطة الثانية حوالي 200 من الشركاء الوطنيين والدوليين في البلدان المجاورة لسوريا على أساس خطط الاستجابة الوطنية لكل بلد. وتتناول الخطة احتياجات اللاجئين مع تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على مواجهة تأثير الأزمة التي طال امدها.

وكانت الأمم المتحدة قد طلبت توفير 2.28 مليار دولار عام 2014 لإغاثة السوريين في داخل سوريا، لكنها لم تحصل إلا على 46 في المئة فقط من المبلغ. وناشدت المنظمة الدولية توفير 3.74 مليار دولار لمساعدة اللاجئين ولم تحصل سوى على 57 في المئة من هذا المبلغ.

وقال وزير التنمية الألماني جيرد مولر "من غير المقبول أن نضطر لمطالبة المجتمع الدولي شهراً تلو الآخر بأداء دوره حتى لا يموت الناس في مخيمات اللاجئين بالأردن وسوريا والعراق."

وأضاف أن أوروبا يجب أن تفعل المزيد ويجب أن تدفع مليار يورو إضافي.

وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن المنظمة الدولية دفعت 38 في المئة من أموال المساعدات في 2014 والمفوضية الأوروبية 13 في المئة وبريطانيا ثمانية في المئة والكويت سبعة في المئة.

وقالت فاليري اموس مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية "دمر الصراع حياة ملايين السوريين وحاصرهم في مناطق صراع وحرمهم من الحصول على المؤن الأساسية والرعاية الصحية."

وكان مجلس الأمن الدولي قد جدد يوم الأربعاء ولمدة 12 شهرا تصريحه بتقديم مساعدات إنسانية دون موافقة الحكومة السورية في المناطق التي يسيطر عليها مقاتلو المعارضة عند أربعة معابر حدودية مع تركيا والعراق والأردن.

البنك الدولي: "شرق المتوسط" يخسر ٣٥ مليار دولار بسبب الحرب السورية و"داعش"

قال تقرير أصدره البنك الدولي يوم الخميس الماضي إن دول منطقة شرق البحر المتوسط خسرت 35 مليار دولار من إجمالي الدخل بسبب الحرب في سوريا وتوسع تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

وتقترب الحرب الأهلية في سوريا من دخول عامها الخامس، في حين أظهر تنظيم الدولة الإسلامية مرونة كبيرة، رغم الضربات الجوية التي يشنها تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة منذ ثلاثة شهور على أهداف للتنظيم في المناطق الواسعة التي يسيطر عليها في سوريا والعراق.

وأضاف تقرير "الآثار الاقتصادية للحرب السورية وتقدم الدولة الإسلامية في شرق البحر المتوسط" والصادر عن مكتب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن الخسارة البالغة 35 مليار دولار تعادل حجم الاقتصاد السوري في 2007.

وقال التقرير "للأسف فهذا هو الحد الأدنى لتقديرات الخسائر الاقتصادية بالمنطقة."

وأشار إلى أن تكلفة الحرب تتوزع بشكل غير متساو في المنطقة، إذ تتحمل سوريا والعراق عبء التكلفة المباشرة للحرب، حيث تراجع الإنفاق على الرفاه لكل فرد في البلدين بنسبة 14 في المئة و16 في المئة على التوالي.

وفي الدول المجاورة هبط نصيب الفرد من الدخل بأكبر نسبة في لبنان، وبلغت 11 في المئة، في حين لم يتجاوز التراجع في تركيا ومصر والأردن 1.5 في المئة، مما يعكس الأثر الكبير في لبنان الذي توجد به اكبر نسبة من اللاجئين بالنسبة لعدد السكان.

وانخفض الناتج المحلي الاجمالي السوري بنسبة 30 في المئة بسبب الحظر على التجارة مع سوريا.

واشار التقرير إلى أنه لو كان العراق وسوريا تمكنا من تجنب الصراع لكان نصيب الفرد من الدخل أعلى في المتوسط بمقدار الثلث والربع على التوالي.

وتضررت جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد في سوريا، لكن خسارة أصحاب الاراضي كانت الأكبر، حيث انخفض الطلب على الأراضي بحدة في انعكاس لتدفق اللاجئين الى خارج البلاد.

وعلى النقيض من ذلك استفاد أصحاب الأراضي والشركات في لبنان وتركيا في حين تضرر العمال نظرا للضغوط التي فرضها تدفق اللاجئين على الطلب على السلع والخدمات.

وتسببت الحرب في تشريد 18 مليون سوري بينهم 12 مليون نازح داخل سوريا في حين لجأ أغلب الباقين الى الدول المجاورة

عطّل الشؤون القانونية وتسيير المعاملات

تنظيم «الدولة» يفرض محاكمه الإسلامية ويلغي القانون الوضعي

عصام عطا الله

فصل آخر من فصول المعاناة للمواطنين السوريين في مناطق تنظيم الدولة الإسلامية، وحرمان شريحة أخرى من موارد رزقهم، نتيجة إغلاق المحاكم في ريف حلب الشرقي، فقد سمح الثوار بداية ببقاء عمل المحاكم المدنية والشرعية، وتولت المحاكم الثورية للقضايا الجنائية من سرقة ونهب وقطع طرق وقتل وغيرها من الجرائم، وقام النظام بدوره بإغلاق المحاكم في كل الريف الحلبي الشرقي، باستثناء عين العرب ومنبج وعفرين، فكانت هذه المحاكم تقدم الخدمات للمواطنين، وبعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على منبج بشهرين قام بإغلاق المحاكم بدعوى أنها تحكم باسم الشعب العربي السوري، والحكم يجب أن يكون لله وحده، يقول الشرعي في تنظيم الدولة أبو همام الأنصاري: "أضلت الأنظمة الشركية الشعوب المسلمة حتى أقنعتها وخدعتها بالأحكام الوضعية المنافية للإسلام، ومعلوم أن كل من رضي الحكم بغير ما أنزله الله، وفضله على شرعه فهو كافر بإجماع الأمة، ولا نريد أن يقع أبناء الأمة بالكفر".

وقام التنظيم باعتقال عدد من القضاة رؤساء المحاكم ورئيس النيابة القاضي عبد الغفور مدة شهر ثم أطلق سراحهم. ولاقت هذه الخطوة استياء كبيراً لما ترتب عليها من معاناة مادية وجسدية، يقول المحامي محمد م من ريف حلب الشرقي: " التنظيم لم يغلق المحاكم لأسباب شرعية، فالمحاكم الشرعية تحكم بشرع الله، والأمور المدنية الأخرى كانت عبارة عن تسيير معاملات وحل لمشاكل الناس، فالتنظيم أغلق المحاكم لأنه يعد نفسه دولة، ولا يمكن لدولة أن تقبل محاكم دولة أخرى على أراضيها".

مع إغلاق المحاكم في منبج لم يعد أمام سكان الريف سوى محاكم عين العرب التي كان عملها محدوداً ومقتصراً على عقود الزواج والبيع وما شابهها، ومع اشتعال المعارك في عين العرب "كوباني" توقفت المحاكم فيها، ولم يبق أمامهم سوى حلب المدينة، وعمل التنظيم على تعويض إغلاق المحاكم بفتح محاكم شرعية سماها (المحكمة الإسلامية) زينها بالآية الكريمة (إن الحكم إلا لله) سورة يوسف 40. يقول أبو همام: " قامت الدولة الإسلامية بافتتاح المحاكم الشرعية التي تحكم بشرع الله، وتعطي كل ذي حق حقه وفق شرع الله، حيث لا رشًى ومحسوبيات".

نتيجة إغلاق المحاكم فقد ما يقارب 300 محام عملهم، عدا القضاة الذين وقعوا بين خيار ترك الوظيفة أو التوجه لحلب وقطع أية علاقة مع الريف، لأن عملهم في سلك القضاء سيعرضهم لمصادرة ما يملكونه في الريف الشرقي باعتبارهم مرتدين يحكمون بغير ما أنزل الله، يقول (أحد القضاة): " اضطررت وعدد من الزملاء لترك العمل في القضاء، فأهلي وأقاربي ومعارفي هنا، ولا أستطيع تركهم، ففضلت القرار الأقل مرارة" وينطبق الحال على المحامين، الذين كانت خياراتهم صعبة أيضاً، وهاجر قسم منهم لمناطق سيطرة النظام قبل سيطرة التنظيم، ولا سيما في الباب التي أغلقت فيها المحاكم مبكراً، وعانى المحامون كثيراً، فخروجهم إلى حلب كان أشبه بعودتهم لنقطة الصفر ناهيك عن مشاكل السكن، يقول المحامي(أ م): "بعد أن كنت محامياً معروفاً في بلدتي (الباب) بدأت عملي في حلب كأي محام تخرج حديثاً، وساعدني قليلاً قصد معارفي القدماء لي، ولولاهم لما استطعت الاستمرار في العمل، فمكتبي وسكني بالآجار، وبالكاد أستطيع تأمين قوت يومي".

ودفعت الحالة المادية محامون كثر إلى لعودة، يقول أحمد من ريف حلب الشرقي: "الأتعاب التي كنت أحصلها لا تغطي آجار البيت والمكتب، ففضلت العودة على تحمل مزيداً من الخسائر". وتجربة بعض المحامين الفاشلة في حلب دفعت الغالبية لامتهان مهن أخرى في قراهم وبلداتهم، يقول المحامي س م من ريف حلب الشرقي: " تركت شهادة الحقوق، وأجرت مكتبي لطبيب، واستأجرت محلاً تجارياً صغيراً، وأعرف عدداً من الزملاء عاد للعمل بالزراعة، وعدد قليل منهم هاجر لتركيا لكونه مطلوباً من التنظيم والنظام في الوقت نفسه" فالمحامون الذين عملوا في المحاكم الثورية أجبرهم التنظيم على الاستتابة، ومن رفض اضطر إلى الهجرة لتركيا.

لكن المعاناة الأكبر كانت من نصيب المواطن العادي الذي بات بين مطرقة النظام وسندان مسيري المعاملات، فإخراج القيد الذي كان يكلف 15 ل س، بات يكلف المواطن أكثر من ألف ليرة سورية إذا أعطاه لمسيّر معاملات، ويكلف عدة آلاف إذا نزل المواطن لحلب، يقول محمود من مدينة جرابلس : " إخراج جواز السفر العادي يكلف بين 5 آلاف و6 آلاف، والطريق لمناطق النظام ذهاباً وعودة (جرابلس حلب) والسكن لأيام يكلف أكثر من هذا المبلغ" فقد وصل جواز السفر في السوق السوداء لـ150 ألف ل س، لمن هو غير مطلوب من الجهات الأمنية.

وانتقلت المعاناة إلى تفاصيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث لا توثيق لعقود الزواج أو الطلاق، أو حالات الولادة والوفاة، يقول الحاج حسن: " كان لإغلاق المحاكم آثار سلبية على المواطنين ، فمن يريد تسجيل واقعة الزواج أو الولادة فعليه التوجه لحلب المدينة، وهذا صعب جداً لنواح أمنية أولاً واقتصادية ثانياً، فأنا لم أستطع توثيق زواجَ ابنتي لأن ذلك يستلزم نزولها مع زوجها إضافة لي، وزوجها لا يستطيع النزول لأنه منشق، وهي الآن حامل ومولودهم القادم سيكون بلا هوية" فعاد السوريون لما يسمى (المكتومين). أما واقعات الوفاة فكثير منها لم تعد تُسجل، الأمر الذي يترتب عليه ضياع الحقوق، مثل الميراث، وغير ذلك.

وباتت المعاملات الاقتصادية تعتمد على الثقة بين المتعاملين بعد صعوبة توثيق البيع والشراء في السجل العقاري، فالكل يخشى الذهاب إلى حلب خوفاً من الاعتقال، حيث يندر أن تجد بائعاً أو شارياً يجازف بالنزول لمناطق النظام، أبو عمرو صاحب مكتب سيارات في ريف حلب الشرقي: " عقود البيع والشراء تعتمد على الثقة المتبادلة بين الطرفين، ونكتفي بحضور الشهود وشهادتهم على العقد، فلا يمكننا توثيقها من حلب".

ولم يكتف التنظيم بإغلاق المحاكم فقط، إنما لاحق أي محام يقوم بتسيير المعاملات في محاكم النظام، لأن ذلك يعني رضاه ومساعدته على الحكم بغير ما أنزل الله مما فاقم المعاناة.

وتمتد المعاناة لقضاة ومحامي المستقبل، فطالب الحقوق يدرس الحقوق دون وجود أمل بالمستقبل، فشهادته سَتُعلّق على الجدار للزينة فقط بانتظار انتهاء الأزمة، ويتعرضون للإهانة على الحواجز من قبل التنظيم، وأحياناً يمنعون كسائر الشباب من التوجه لمناطق النظام.

لا يعد تنظيم الدولة قرار إغلاق المحاكم تعطيلاً لمصالح المواطنين، وإرهاقهم مادياً، بل يعده قراراً سليماً في بناء الدولة الإسلامية، ويأتي هذا القرار ضمن قرارات كثيرة مماثلة تتعلق بالتعليم والصحة والنقد، لكن التنظيم يتناسى أنّ هذه الدولة لا يعترف بها أحد، وغير قادرة على منح مواطن واحد جواز سفر.

أبرزها الرغبة في السيطرة والارتهان إلى الخارج

غياب الحوار بين قوى «المعارضة» أسبابه متعددة والنتيجة واحدة

■ اسطنبول- ياسر بدوي:

منذ انطلاقة الانتفاضة السورية، حالت عوامل عدة دون إقامة حوار سليم بين السوريين، وأهم تلك العوامل الدور الذي لعبه النظام في ضرب أسس هذا الحوار، عبر تفريغه من المضامين التي تؤمن البيئة المناسبة لقيام هذا الحوار، وانتهاجه الحل الأمني في معالجة الأزمة، وباتت هذه المسألة معروفة ومفهومة في تحليل استمرار التشظي الحاصل بين مكونات الشعب السوري إلى قسمين: الموالين للنظام والمعارضين له، ومن المعروف أن النظام عمل بشكل ممنهج في ابتزاز هذين القسمين بشتى أنواع وسائل التخويف والترهيب، و الخوف على المصير، فضلاً عن حجم الإجرام الذي يجعل الإنسان يتحرك بغضب، ويستعصي عليه قبول الآخر.

قد يكون التباعد بين الموالين للنظام و المعارضين له مفهوماً عند قراءة الحالة التي لعب فيها النظام دوراً حاسماً، لكن غياب الحوار البناء بين قوى المعارضة ذاتها تبدو غير مفهومة، ففي الوقت الذي يتسابق فيه المعارضون نحو عقد المؤتمرات و ادعاء تمثيل الشعب، يغيب الحوار الجاد والبناء بين مكونات المعارضة أفراداً وجماعات، حتى داخل المؤسسة الواحدة، وآخر ما ظهر في هذا المجال انقسام الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة إلى تيارين سياسيين يتصارعان داخل الائتلاف، من دون أن يوضح التيارين الأسباب الحقيقية لهذا الانقسام، لكن ما هو مرجح أن الأمر يتعلق بالصراع على استحواذ القرار داخل الائتلاف، عن هذا الأمر يرى المهندس تيسير النجار أن السبب الأساس هو سيطرة عقلية التسلط التي يحملها الإخوان المسلمين للسيطرة على مؤسسات المعارضة، وهي المعادل الموضوعي لعقلية البعث التسلطية الإقصائية، ما جعل القوى و الأفراد في حالة تباعد وتمترس، و"قد لمسنا هذا الأمر منذ بداية تشكيل قوى المعارضة، فقد كانت البرمجة الإخوانية للسيطرة، فإما هم أو يلغون و يخربون، وعندما لا يستطيعوا إلغاء الجسم السياسي يتلاعبون كما هو حاصل اليوم في الائتلاف، فقد استبدلوا جورج صبرا بميشيل كيلو، لأن الرهان عندهم على ورقة ميشيل أقوى من أجل الفوز بمنصب رئيس الائتلاف".

الناشط علي الشريف أمين عام غرفة عمليات سوريا الحرة أكد على هذه النقطة ورأى أن غياب الحوار ظاهرة عامة لا تقتصر على حزب أو كتلة ، واعتبر أن أهم سبب لغياب الحوار بين السوريين في المعارضة هو حب القيادة و الزعامة، "فعندما يجتمع الناس في الداخل تظهر نزعات هذه القيادة المعلنة والمكبوتة، فعندما لا يحصل الحالم بالقيادة ينسحب، حصل هذا في تشكيل المجالس المحلية ،وفي تشكيل الفصائل، والبعض كاد يرتكب الجرائم عندما يجد نفسه ليس قائدا، وهذا أمره بسيط أمام القادة الباطنيين الذين لا يفصحون، ويظهرون عكس ما يبطنون، وبالتالي يخربون مساعي الحوار والعمل"، ويقدر الشريف أن 5% فقط من المعارضين هم من لا يعانون من هذا المرض.

هناك أبعاد أخرى لغياب الحوار بين السوريين، وهي تتعلق مباشرة بتدويل القضية السورية ، وارتباط قوى المعارضة السياسية و المدنية و الإعلامية و الإغاثية و الفصائل المقاتلة مع هذه الدولة أو تلك، وبالتالي غيبت الحوار وفرص اللقاء التي تساهم في الحلول، يقول السيد ف .ز (وهو أحد المعارضين المعروفين) أن هذا العامل شل العديد من الحوارات واللقاءات بشأن وحدة الائتلاف مثلا أو غيرها من التجمعات المدنية، وقال:" يتم الاتفاق ونجد النقاط الوسط وعند الجد نرى بعض الشخصيات والكتل تتراجع لأن الدولة هذه لم يعجبها هذا الاتفاق، وعندما نتحدث عن الفصائل نرى الأمور أكثر حدة، إذ تجد الصد من أول كلمة تقولها لأن هناك أوامر مسبقة بعدم التواصل و الحوار، والنابعة من المواقف المسبقة التي تحملها الفصائل، وإذا تعمقنا أكثر نصل إلى حالة الكارثة عند الحديث عن التنظيمات المتطرفة".

أما الكاتب كريم اليوسف فأكد على العوامل الآنفة الذكر، وأضاف: "شكل التواصل عبر الفيس بوك و السكايب عامل ضعف شديد للتواصل الإنساني، وخلق العديد من المفاجآت، حيث ظهر العديد من مدعي السياسة و الطب والإعلام، وخلق عالماً افتراضياً ،ما إن يصطدم بالواقع حتى يخلق حالات مرضية ، وجعلت الناس تختار الهروب للأمام ورفض الواقع".

بعض المشتغلين في الشأن العام يرى الأزمة سببها الديمقراطيين، وهي نابعة من طبيعة الديمقراطية ذاتها، حيث يتمسك الديمقراطي بحقوقه الديمقراطية في التعبير و الانتخاب و التحالفات السياسية ، في الوقت التي تقتضي المرحلة التنازل عن بعض الحقوق الشخصية لضرورات المرحلة الثورية التي تقتضي بضرورة وحدة الصف، وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالفكرة المغلوطة عن الثورة والفكر الثوري، إذ أن البعض اعتبر أن مشاركته بالثورة تمنحه امتيازات إضافية عن الآخرين، وبالتالي لا يقبل أصحاب الرؤى المختلفة".

الحوار المطلوب بين السوريين هو أن يمارسوا الحوار، ويذللوا العقبات الموضوعية التي أوجدها تردي الحالة السورية المتولدة عن العنف المبرمج من النظام ، والالتفات إلى المشاكل المكونة في العقل السياسي للمعارضة، والتخلي عن فكرة الفرقة الناجية، والتي تقود لاعتبار أن كل فصيل أو تجمع أو حزب سياسي له الحق في الجنة السورية الموعودة و قيادتها في المرحلة المقبلة، والآخرين إلى النار.

والمطلوب أيضاً أن يسود السلوك التشاركي في إطار الحقوق المتساوية، عندها يمكن إيجاد الأرضية التي يمكن أن ينطلق منها الحوار، و النقطة الأهم التخلي عن فكرة المخلص الخارجي التي تجعل هؤلاء السياسيين يطلبون المشروعية من الخارج على حساب الداخل الشعبي، و لو وظفت القوى السياسية الوقت المهدور في اللهاث خلف الحلفاء في الخارج في البناء الداخلي لحققوا نتائج ايجابية، يمكن البناء عليها.

عندما تصبح سماء البلاد ملعباً للطيران المعادي

فيكتوريوس بيان شمس

انتشر مساء يوم الأحد 7/12/2014، وبشكل أصبح اعتيادياً، خبر إغارة الطائرات "الإسرائيلية" على أهداف عسكرية للنظام في منطقة الديماس، وبالقرب من مطار دمشق الدولي، قيل أنّها استهدفت شحنات لصواريخ s300 روسية الصنع، كانت في طريقها لتُهرّب إلى "حزب الله" في لبنان.

أصبحت هكذا ضربات اعتيادية ومتكرّرة، ومحل تندّر وسخرية بالنسبة للشعب السوري، خصوصاً وأن النظام اعتاد بعد هكذا ضربات ترديد لازمة: "نحتفظ بحق الرد في المكان والزمان المناسبين"، وسط عدم اكتراث "اسرائيلي" بالتهديدات الكلامية التي لا تلبث أن تُنسى في اليوم التالي.

منذ العام 2011، تراقب "اسرائيل" هذه الصواريخ، وقد اعترض رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو لدى روسيا على بيعها أكثر من مرة. الصفقة التي وقعت مع روسيا آنذاك، كان من المفترض أن تسلّم لسوريا ما بين عامي 3013 – 2014، وهو ما حدث على ما يبدو، وهي صواريخ مرعبة بالنسبة لـ "إسرائيل" لأن لديها القدرة على اصطياد طائرات F16 و F22 التين تعتمدهما في أسطولها الجوي، تكلفة الصاروخ الواحد تتراوح ما بين (700 إلى مليون) دولار.

اللافت في المسألة، أن "اسرائيل" في كل الضربات الجوية التي نفّذتها في سوريا، كانت تستهدف شحنات أسلحة في طريقها لتُهرّب إلى "حزب الله"، وهو ما يعني أن لا مشكلة بوجودها في سوريا وتحت إشراف النظام، الخط الأحمر هنا، هو نقلها إلى جهة أخرى.

معلوم من جهة أخرى، أن طائرات التحالف الدولي ضد "داعش" تجوب الأجواء السورية جيئة وذهاباً، وهو يعتمد نفس الطائرات التي تستطيع هذه الصواريخ التعامل معها. هذا يعني أن المسألة ليست مسألة قدرة عسكرية على الرد، وهو ما يطرح أسئلة وعلامات استفهام على سكوت النظام على الاعتداءات المتكرّرة منذ العام 2003 عندما استهدف معسكر "عين الصاحب" بالقرب من دمشق، والتحليق فوق قصر تشرين الرئاسي في اللاذقية، ثم في العام 2007 عندما استهدفت المنشأة النووية التي كانت قيد الإنشاء بالقرب من دير الزور، ثم بعد انطلاق الثورة والاعتداءات التي صارت أكثر من أن تُحصى. لم يتغيّر شيء، سواء قبل امتلاكه هذه المنظومة من الصواريخ المتطورة، أو بعدها. يصبح السؤال هنا: هل تعهّد النظام لروسيا بعدم استخدام هذا النوع من الأسلحة ضد الاعتداءات "الإسرائيلية"؟.

إلا أن الإجابة عن السؤال الآخر: لماذا لا يتم اعتراض طائرات التحالف الدولي؟ تسمح باستنتاجين: في 15 أيلول 2014، هدّد الرئيس الأميركي النظام بـ "تدمير الدفاعات الجوية السورية بالكامل إذا تجرّأ الجيش السوري على اعتراض الطائرات الأميركية"، وهو ما يعني أن الأميركان يعلمون أن القدرة التقنية لدى النظام لاعتراض طائراتهم متوفرة. لكن هذا الاستنتاج موجود أيضاً في الشق الثاني من محاولة الإجابة على السؤال نفسه، وهي أن النظام في صراعه للبقاء، يعلم أنّه لا يستطيع الصمود عسكرياً في وجه القوة الأميركية الهائلة حتى لو امتلك نوعاً محدّداً متطوراً من الأسلحة. إذاً، يصبح الأمن، ومسألة "الإرهاب" ملعبه الذي يستطيع من خلاله اللعب على الزمن والتناقضات، علّه يقبل عضواً في هذا التحالف الدولي الذي كثر الحديث من بعد تدخّله، وعدم استهداف النظام، عن مسألة إعادة تأهيل بشار الأسد، في ظل غياب البدائل "المعارضة" بحسب الروايات الأميركية المتعدّدة.

في الجانب السياسي للمسألة، فإن النظام الذي دمّر البلاد بحجة أن الثورة "مؤامرة كونية" تورّط فيها الشعب ضدّه، ومولتها أغلب الدول التي يسعى للدخول بالتحالف معها ضد "الإرهاب"، إضافة لـ "إسرائيل" التي تهاجمه من وقت لآخر، وهي بالمناسبة على علاقة طيبة مع بعض هذه الدول، يبرز الجانب الأخلاقي عبر إعلامه وإعلام حلفائه الذي يعمل على تحميل مسؤولية الرد على الغارات "الإسرائيلية" للفصائل التي تقاتله. وهي معضلة قد تجد صداها لدى شريحة واسعة من المغرّر بهم في العالم العربي، بعيدة عن الأحداث، وعن تفاصيل ما يجري، إذ أن الغارات "الإسرائيلية" تستهدف مواقع عسكرية مازالت تساهم في قتل الشعب السوري. بهذا المعنى، فإن حمايتها، كما حماية كل بقعة في سوريا، هي من حيث المبدأ، مسؤولية النظام الذي مازال يدّعي أن شرعية وجوده مستمدّة من العداء لـ "لإسرائيل"، وهي مهمّة جيشه الذي لم يرد ولو لمرّة واحدة على أي اعتداء، وليست مهمّة الشعب، أو الفصائل العسكرية التي نتجت عن حربه على شعبه، وهي أصلاً متّهمة بالتآمر عليه. وهذا مأزق أخلاقي (والأصح لا أخلاقي) يشابه تجريم علاج بعض المصابين في الأراضي المحتلّة جراء قصف النظام، مع أن هؤلاء المصابين يمنعون من دخول دول عربية مجاورة للعلاج، كما يحصل بشكل متكرّر على الحدود الأردنية. أي أن المطلوب هنا، أن يتلقى الشعب ضربات النظام، ويتكبّد الخسائر بالأرواح، ليثبت لقاتله مدى وطنيته!

البعد الأخلاقي الثاني في الممارسة السياسية للنظام يتمثّل في قدرته ليس فقط على تدمير البلاد، بل على تهديد الشعوب العربية الأخرى التي تجرّأت على أنظمتها، هذا ما كشفته فضائح اشتراك طياريه في قصف الشعب الليبي إبّان ثورته على حكم معمر القذافي. وهذا ما ظهر أيضاً في اليمن بعد مقتل (8) من طياريه في أواخر تشرين الأول 2011 إبّان ثورة الشعب اليمني على حكم الرئيس علي عبدالله صالح. تعدّدت الروايات آنذاك عن كيفية قتلهم، فتراوحت بين حادث جوي، وعملية انتحارية نُفّذت ضدّهم. ثم في أواخر حزيران 2014 عندما هاجمت طائراته مدينة القائم العراقية لإنقاذ حليفه نوري المالكي، وقد استخدمت ذات الحجج المستخدمة في قتل الشعب السوري، أي "مكافحة الإرهاب".

هذا يعني، أن حدس المواطن البسيط العادي الذي استنتج بعد الثورة، أن هذا الجيش لم يكن لمواجهة أي اعتداء خارجي، وأنّه كان يجري تجهيز جيش بلاده لحماية النظام وتثبيت سلطته لمواجهته إذا ما اعترض على قمعه بعد عقود طويلة من النهب والفساد والإفقار، حدس سليم، ثبتت صحته بالملموس التاريخي.

مأزق أحد أكبر الحركات الإرهابية

طالبان باكستان إذ تنتحر ب «مدرسة الجيش» في بيشاور

■ * موسى القلاب

بات واضحاً أن حالة العداء والحقد بين حركة طالبان والجيش في باكستان وصلت حد كسر العظم، عندما شنت الحركة هجوماً مبيتاً ومميتاً ضد طلاب مدرسة يتواجد فيها عدد من أبناء كبار ضباط الجيش والعسكريين في مدينة بيشاور، ما أسفر عن مقتل ما يزيد عن مائة وأربعين تلميذاً، وبعض المعلمين، وجميع الإرهابيين الذين نفذوا هذه العملية الدموية.

تكشف هذه العملية عن حقيقة الإرهاب بكافة المعايير، ذلك الإرهاب الذي يقتل من عامة المسلمين أكثر مما يقتل من نخبة صناع القرار المستهدفين في الغرب. فليس من تصنيف وتوصيف لسفك الدماء بهذه الصورة، سوى انها أفعال دنيئة من قبل فئة مضلّلة تتاجر بالدين، وتعشق الانتقام بلا مبرر.

لكن من جهة الحكومة الباكستانية، لا بد من القول إن القيادات السياسية في باكستان إذا ما أرادت أن تترك إرثاً طيباً فإن عليها أن تعالج الدوافع الجذرية للتطرف الباكستاني، وتجتثه من جذوره الثقافية والتعليمية ولاجتماعية والاقتصادية، وهذا ليس بالأمر السهل.

في هذا الصدد، ثمة احصاءات موثقة تبين تصاعد الهجمات الإرهابية في السنوات الأخيرة من نحو خمسة آلاف في عام 2011 إلى أكثر من ثمانية آلاف في عام 2012 ونحو 12 ألفاً في عام 2013، وهي السنوات الثلاث التي شهدت تسجيل أكبر حجم من الهجمات الإرهابية في باكستان.

ربما تتوحد الرؤى المتباينة داخل المجتمع الباكستاني، جراء إدراك الخطر المشترك من مثل هذه المذبحة البشرية، لأطفال يجلسون على مقاعد الدراسة. هذه اللحظة الحزينة في عمر المجتمع الباكستاني يجب ان تولد شعوراً بالأمل وتصميماً على إغلاق هذا الملف بطريقة علمية موضوعية ونهائية. فالحل الصفري التناحري لم يعد ممكناً في هذه البيئة التي صنعتها تناقضات التاريخ والجغرافيا، والصراعات الإقليمية والدولية التي انعكست سلباً على الداخل الباكستاني، بكل ما في الكلمة من معنىً. عند ذلك لا بد من وضع أسس حل توافقي يؤمن مصالحةً وطنيةً شاملةً، وإلا بقي حمام الدم مستمراً إلى ما لا نهاية في باكستان.

الأهم من ذلك كله، أن الحل التوافقي لا بد وأن يتضمن في مقدمته ميثاق شرف لوقف التفجيرات والعمليات المسلحة من قبل حركة طالبان، وقناعة الحكومة والجيش الباكستاني بأن خيار الحل العسكري والأمني لوحده لن يثمر فائدةً تُرجى منه.

يتضح بصورة جلية أن وراء زيادة وقسوة الهجمات الأخيرة في باكستان وأفغانستان دوافع متنوِّعة. إذْ لكل طرف مصالحه الخاصة التي يريد تحقيقها عن طريق إزهاق الأرواح وإراقة الدماء في مثل هذه العمليات الانتقامية، والتي لا تنأى في معظم الاحيان عن قتل الأبرياء وإزهاق أرواحهم وسفك دمائهم.

من هذا المنطلق قد تبدو هذه الدوافع التي نحن والعالم منهمكون في قراءتها متناقضة في الظاهر، لكن الأزمات والمشاكل الإرهابية تقبع في الغالب وراءها أسباب متنوعة ومختلفة تزيد من تعقيدها وتأزيمها. هذه الأسباب التي نحللها هنا ليست أسباب تصاعد هجمات طالبان الحالية في باكستان وحدها، بل هي الأسباب العميقة لاستمرار الأزمة الأمنية والسياسية في بلدين متجاورين هما باكستان وأفغانستان.

يقوم الجيش الباكستاني بعمليات عسكرية مفرطة من حيث الكم والكيف ضد حركة طالبان الباكستانية في الشريط الحدودي بين باكستان وأفغانستان، خصوصاً منطقة وزيرستان في الشمال الغربي من البلاد. حيث هناك قوة عسكرية مضغوطة قابلة للانفجار بنفسها إن لم تنفجر بغيرها. من هذه النقطة يرى بعض المحللين أن عدة جهات دولية وإقليمية حاولت أن توجِّه تلك القوة العسكرية المضغوطة لتصب جام غضبها على عناصر وأبناء واقتصاد وموارد ومنازل طالبان في منطقة وزيرستان، وذلك في مهمة تصب في بوتقة الحرب الأمريكية والحليفة ضد الإرهاب بمفهومها الواسع الفضفاض، وهذا قد يكون مكمن الخطر برمته.

فلا تشديد القبضة الأمنية الحكومية من قبل الجيش الباكستاني، ولا هجمات الطائرات الأمريكية المسيَّرة ضد المجتمعات الطالبانية الحدودية هي القوة الوحيدة المحركة للانتقام الطالباني من أبناء كبار الضباط والعسكريين، لكن حالة انقلاب الأدوار واختلاف الشركاء في هذا المسرح مترامي الأطراف هي التي صبت الزيت على النار وزادتها اشتعالاً.

يلعب التركيب البنيوي لحركة طالبان دوراً هاماً في تصاعد الهجمات من خلال ذراعها المسلح المقاتل، في حين يتجه الذراع السياسي للتسوية السياسية بصورة ما، لكنها غير واضحة المعالم، وغير مقنعة للمقاتلين داخل الحركة. فحركة طالبان مثل بقية الحركات المسلحة لها ذراعان، الذراع المسلح المقاتل والذراع السياسي المفاوض. وما لم تتمتع الحركة ببنية تنظيمية صلبة وقوية ومتماسكة، فإن هذين الذراعين سوف يتصارعان، وعلى الأغلب ستكون الكلمة الفصل للذراع المسلح المقاتل الذي يحمل بيده القوة والسلاح، لا غصن الزيتون.

نستنتج ان حالة اليأس والانهزام وليست حالة النشوة والانتصار لدى حركة طالبان، هي التي خططت ونفذت تلك العملية الوحشية ضد أولئك الطلاب الصغار الذين لا حول لهم ولا قوة. في ظل هذا الوضع الامني المتردي، فإنه لا الحكومة الباكستانية ولا الجيش ولا حركة طالبان، يستطيع أي منهم ادعاء تحقيق النصر وهزيمة الطرف الآخر. فالجميع خاسرون في باكستان، لكن هذا الدرس القاسي قد يكون مفيداً لمن أراد أن يتعلم من نتائج سلبية الدروس المستفادة للحرب على الإرهاب فقط بالوسائل العسكرية.

ففي سوريا والعراق واليمن ومصر وليبيا وغيرها، يربح الجميع بعض تكتيكات المعركة المحدودة، لكنهم يخسرون الحرب الشاملة بمفهومها الاستراتيجي الواسع.

يشكل مقتل طلاب المدرسة العسكرية في بيشاور الباكستانية على يد مسلحي طالبان حالة انهيار وجداني وأخلاقي ليس لها حدود. فهل تستيقظ الضمائر والعقول بعد ذلك؟.

لهذا يمكن القول إن طالبان باكستان بعد ان أفلست بدأت بالانتحار، عندما هاجمت مدرسة الجيش في مدينة بيشاور الباكستانية، حباً بالانتقام لا تحقيقاً للانتصار.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث

السلفية المعاصرة: نموذج الألباني

حكم عاقل

مثّلت حركة الإمام أحمد بن حنبل، نموذجا ملهما للحركات السلفية، إذ كانت حركته في حينها تمردا على عقيدة تبنتها نخب فكرية (المعتزلة)، وأيدها نظام سياسي (المأمون العباسي)، واعتبرها أحمد بن حنبل انحرافا عن منهج السلف الصالح، وفكرا يونانيا دخيلا على الإسلام، وأن تبنيها سيؤدي للتحلل من الشرائع والانحراف عن الدين. دعا ابن حنبل إلى تجديد الدين في ضوء سيرة السلف الصالح لتخليصه مما علق به من بدع.

وفي القرن السابع الهجري، برزت دعوة الإمام أحمد بن تيمية، والذي يعد المرجع الأساسي لكل سلفية لاحقة. وكان عصر ابن تيمية عصر انحطاط حضاري، تمثل في تخلف الأنظمة السياسية وضعفها و الحالة الاجتماعية المتدهورة، وتسلط التتار على العالم الإسلامي، ناهيك عن الجمود الفكري و إغلاق باب الاجتهاد الذي أدى إلى جمود فقهي وتشريعي. وكان على ابن تيمية التحرك ضد ما رأى فيه "انحرافا عقائديا ومسلكيا".

يشكل الإمام المحدّث محمد ناصر الدين الألباني أحد أعلام المدرسة السلفية المعاصرة، التي تعد ارتباطا تاريخيا مع مدرسة محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا، حيث تتلمذ الألباني على يد محمد بهجت البيطار، تلميذ الشيخ جمال الدين القاسمي، والذي يشكل مع صديقه رشيد رضا، ومعاصرهما في العراق محمود الألوسي، مدرسة تجديدية سلفية توصف بالعقلانية. بل إن مدرسة الألباني، والتي ركزت على تجديد علم الحديث، وتصفية تراث الأمة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وتربية الخلق على التعامل بالدليل ونبذ التقليد، وجدت مرجعيتها في تأثر الشيخ الألباني المباشر بكتابات الشيخ رشيد رضا في مجلته "المنار"، كما صرح بنفسه في أكثر من موضع.

ولد محمد ناصر الدين الألباني في أشقودرة في ألبانيا عام 1914، وفي عام 1923، وبعد قيام سلطة علمانية هناك، بعد الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية، قررت أسرة الألباني مغادرة البلاد للاستقرار في دمشق. وتعهده والده الذي يتبنى المذهب الحنفي بالتربية والتدريس، ثم درس على يد صديق والده محمد سعيد البرهاني. وكان يحضر دروسا لمحمد بهجت البيطار عالم الشام مع بعض أساتذة المجمع بدمشق. وأصبح معروفا في الأوساط العلمية، حتى أن إدارة المكتبة الظاهرية بدمشق خصصت له غرفة لمتابعة أبحاثه وأعطته نسخة من مفتاح المكتبة. وبدأ بتنظيم رحلات شهرية للدعوة في مختلف مدن سوريا والأردن، وكانت أولى مؤلفاته "تحذير المساجد من اتخاذ القبور مساجد".

سيذيع صيت الألباني في سوريا بالضبط خلال سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، بسبب معرفته للحديث الذي سيبدأ في تدريسه أسبوعيًّا بدءًا من العام 1954م في مجلس لم يكن رسميًّا، واختارته كلية الشريعة بجامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامي التي عزمت الجامعة على إصدارها عام 1955. وفي العام 1960م ستكلفه شعبيته التي تمتع بها الخضوع لمراقبة أمنية رغم تجنبه للأنشطة السياسية، التقليد الذي دعا إليه عبده ورضا وبقي الألباني وفيا له. اعتقل في العام 1967 لمدة شهر، ثم تجدد اعتقاله مدة ثمانية أشهر، ليغادر بعدها متنقلا بين عمان والمملكة العربية السعودية حتى وفاته في عمان عام 1999.

لم يتردد الألباني في قبول منصب للتدريس في الجامعة الإسلامية المؤسسة حديثًا في المدينة المنورة. وكان الشيخ عبد العزيز بن باز، نائب رئيس الجامعة، قد اقترح اسم الألباني، الذي يقاربه فكريًّا وشخصيًّا، لهذا المنصب. في حينها كان الصراع بين الملك فيصل ونظام عبد الناصر في مصر على أشده، فكان على فيصل استقطاب مزيد من رجالات الدين في حربه السياسية الأيديولوجية على علمانية النظام الناصري المتمدد خارج حدود مصر. كما لم يقتصر هجوم الألباني على حركة الإخوان المسلمين بل تعدى ذلك لخوض سجالات حادة ضد معاصره في دمشق الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، الذي يعتبر مدافعا عن الفقه الإسلامي المذهبي والعقيدة السنية الأشعرية في وجه الآراء السلفية، لاسيما في كتابيه "اللامذهبية أكبر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية" وآخر بعنوان "السلفية مرحلة زمنية مباركة وليست مذهب إسلامي".

تأثر الألباني بالسلفية الوهابية، لكنه لم يغفل المطالبة بتجديدها وتطهيرها من الـ "لا تجانس" حسب تعبيره. لكن وجوده أثار منذ اللحظة الأولى جدلًا قويًّا في الأوساط الدينية السعودية التي لم تزل تحت هيمنة أنصار المذهب الحنبلي التقليدي، بدءًا بالمفتي محمد بن إبراهيم الشيخ، الذي شكلت الدعوة إلى اجتهادٍ يمارَس خارج إطار المذاهب الفقهية بالنسبة له طعنًا مباشرًا في سلطة العلماء الوهابيين. واعتبر الألباني دخيلًا بالنسبة للمجال الديني السعودي، الذي ظل تحت هيمنة أرستقراطية دينية محدودة ذات أصول تنتمي إلى سلسلة قرى تقع في منطقة نجد في المملكة.

هؤلاء، اعتبروا أنَّ الألباني كان يتحدى سلطتهم في المقام الأول، وقد أوقعهم الألباني في حرج، فالوهابية التي يدَّعون أنَّهم حراسها تميزت منذ ولادتها بالازدواجية الممثلة في الطموح نحو الاجتهاد والتأكيد عليه من جهة، وبين ممارسة فقهية تقع في النهاية في استمرارية مع المذهب الحنبلي من جهة ثانية. وقد تمسك الألباني بالمنحى الأول وشدّد عليه، لذلك أثارت فتاوى الألباني في أكثر من مناسبة (انطلاقا من فهمه للحجاب أصدر فتوى جواز كشف المرأة لوجهها) ضجة في المؤسسة الدينية. لكن وبرغم الهجوم عليه لم يكن من السهل الطعن في سلطته الدينية طالما أنَّ مفهومه للعقيدة كان في الواقع وهَّابيًّا لا غبار عليه.

وبالرغم من أن الالباني قد انفصل منذ الثمانينات عن أهل الحديث، فإنه أتاح في مواقفه الفقهية واجتهاداته الأسس المذهبية اللازمة لظهور تيار "أهل الحديث الجدد"، إذ أن سلفيته ذات الطابع الخاص لعبت دورا هاما في تكريس "سلطة الحديث".

معوّقات حقوق الإنسان في العالم العربي

د. عبدالله تركماني *

في الذكرى السادسة والستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجدر بنا التأكيد على كونية وشمولية هذه الحقوق، فكونية حقوق الإنسان تعني أنّ تبلور هذه الحقوق أو تضمينها في الشرعة العالمية هو ثمرة لكفاح الإنسانية عبر التاريخ في مواجهة جميع أشكال الظلم، ونتاج لتلاقح وتفاعل الثقافات الكبرى عبر الزمان، بما في ذلك الحضارة العربية – الإسلامية، كما تعني أيضاً أنه لا يجوز استثناء أحد، في أية منطقة في العالم أو في أي نظام ثقافي، من التمتع بهذه الحقوق، فهي كونية لأنها ترتبط بمعنى الإنسان ذاته بالتجريد، وبغض النظر عن أي اعتبار.

وفي العالم العربي ثمة مجموعة معوّقات متضافرة تعيق ممارسة حقوق الإنسان في إطار كونيتها وشموليتها كما وردت في الإعلان العالمي والعهدين الدوليين، وتأتي في مقدمة هذه المعوّقات تلك النابعة من الهيكل القانوني والتشريعي في الأقطار العربية، والبنية الثقافية – الاجتماعية. فمن المسلم به ضعف الارتباط بين الهيكل القانوني والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، إذ أنّ أكثر من ثلث أقطار العالم العربي لم تنضم إلى العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يتوافر في انضمام بعضها مقصد الالتزام، ولم ينعكس انضمام معظمها بتأثير يذكر في القوانين والتشريعات الوطنية.

كذلك يكتظ الهيكل القانوني العربي بالعديد من القوانين الاستثنائية التي تتناقض أحكامها مع ضمانات حقوق الإنسان المقررة في المواثيق الدولية والإقليمية، وتشترك كثير منها فيما يعرف باسم "قوانين الاشتباه"، وتنص هذه التدابير على اتخاذ إجراءات إزاء أشخاص بدعوى منع الجريمة، وتجيز السجن أو وضع المشتبه بهم تحت رقابة أمنية، وكلا هذين الإجرائين من العقوبات لا يقضى بهما إلا كجزاء على ارتكاب جريمة.

وفي مقابل التوسيع المضطرد لسلطات أجهزة الأمن، كان هناك إضعاف متعمد لدور السلطات الرقابية، بدءاً بالرقابة القضائية ومروراً بالرقابة البرلمانية، وانتهاءً بالرقابة الإعلامية ودور الرأي العام. فقد جرى إدخال تعديلات على التشريعات المنظمة للسلطة القضائية في البلدان العربية تمس استقلالها، خاصة حين سُيِّسَ القضاء. كما جرى غرس أنماط من المحاكم الاستثنائية/ مثل «محاكم أمن الدولة»، ما فتح ثغرة كبيرة في نظام العدالة العربي.

وفي ظل هذه الثغرات جرت وتجري العديد من المحاكمات التي تفتقر إلى شروط العدالة والإنصاف وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً، كما شهدت بعض الأقطار العربية أنماطاً من المحاكمات يصعب أن يتخيل لها مثيلاً في أي مكان آخر من العالم. ففي سورية، مثلا، يحاكَم ناشطو الشأن العام أصحاب الرأي والضمير بتهمة «إضعاف الشعور القومي» !!!

وبالمثل عانت الرقابة البرلمانية من ضعف مماثل، فبعض الدول العربية لا تعرف أية هيئات تمثيلية، ولم تعرف بعد طريقها إلى صناديق الانتخاب. فيما افتقدت أغلب المجالس القائمة في البلدان الأخرى للدور الرقابي المضمون في النظم البرلمانية كلية، أو جرى تقييد هذا الدور بدرجات متفاوتة في باقي المجالس البرلمانية.

أما دور الإعلام كجهاز رقابي، فيعاني من ضعف مزمن، حيث تفرض معظم البلدان العربية قيوداً عديدة قانونية وتنظيمية، تختلف درجتها من بلد لآخر، غير أنها تجمع في معظمها على سمات مشتركة. ففي معظم البلدان العربية تمتلك سلطة الدولة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وتفرض أنظمة لمراقبة الصحافة بدقة، كما تفرض بعض البلدان قيوداً على المطبوعات، وتراقب الكتب والصحف والمطبوعات الواردة من الخارج، وتمنع تداول بعضها، كما تجيز بعض القوانين إخضاع المراسلات والاتصالات الهاتفية للرقابة.

ويعطي موقف الحكومات العربية من منظمات حقوق الإنسان، كمؤسسات شعبية رقابية على حقوق الإنسان في بلدانها، مؤشراً بالغ الوضوح حيال هذه الحالة، فأغلبية البلدان تنكر الحق في تكوين جمعيات لحقوق الإنسان.

وتستكمل هذه الحلقة المعيبة من توسيع الصلاحيات وإضعاف الرقابة القضائية والشعبية إضعاف مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية، فتقيّد معظم البلدان العربية حق التنظيم الحزبي والنقابي والحق في تكوين الجمعيات المستقلة.

ومن الإشكاليات التي تستوجب المعالجة الجدية بغية الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان يمكن أن نذكر (تكراراً لما ذكرناه في مقال سابق) ثلاثاً:

1– ما هي وسائل إدراج الأحكام التي تناولتها الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني للأقطار العربية؟

2– ما هي درجة القوة القانونية لنصوص الاتفاقيات الدولية في التسلسل الهرمي القانوني الداخلي للأقطار العربية، وإذا حصل تعارض بين التشريع الوطني النافذ وأحكام الاتفاقيات الدولية فأي نص أولى بالتطبيق؟

3– هل تجوز إثارة أحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أمام القضاء الوطني لدى الدولة العربية المنضمة لهذه الاتفاقيات؟ وما هي الإشكاليات التطبيقية المتفرعة عنها؟

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي